

# دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية

ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع  
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء الخاصة

10 - 11 نوفمبر 2009

الزرقاء - الأردن

د. حسني علي خريوش

الجامعة الهاشمية / كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

ص ب 150459 الزرقاء 13115

المملكة الأردنية الهاشمية

Home Number: 962 6 5677502

Mobile Number: 962 77 7206002

E-mail: khrawish@hu.edu.jo

دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية

## ملخص

عالجت هذه الورقة أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية من حيث الأسباب الرئيسية اللازمة وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية وأهمية التمويل الإسلامي في الحد من تداعيات هذه الأزمة.

وقد توصلت الورقة إلى أن التعامل بالمشنقات المالية والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية والعقود الآجلة وأسواق الخيارات المالية وعقود المبادلات كانت أحد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة، إضافة إلى عمليات الإفراط بنظام البطاقات الائتمانية من جهة وانخفاض أسعار الفائدة من جهة أخرى مما ترتب على ذلك تزايد القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة فيما يتعلق بالقروض العقارية التي زادت من ظاهرة ما يعرف بالتوريق Securitization أو الخصم Discount مما أوجد محفظة كبيرة ومتنوعة من أصول عالية المخاطرة لدى البنوك من الرهون العقارية.

ويرى بعض الباحثين من وجهة النظر الاقتصادية البحتة أن أسباب الأزمة الراهنة تكمن أيضاً بالتعامل بنظام الديون الربوية بيعاً وإقراضاً واقتراضاً مما أدى ذلك إلى تزايد الديون وما تبعها من عدم القدرة على السداد.

توصلت الورقة أيضاً إلى أن تبعات الأزمة المالية العالمية قد امتد تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية من حيث العجز في تمويل المشاريع وانخفاض أسعار الأسهم إضافة إلى العجز في الميزانيات الحكومية، وعليه أوصت الورقة بأن البديل الإسلامي يعتبر أحد البدائل الأساسية لمعالجة هذه الأزمة لكون البنوك الإسلامية تعمل ضمن منظومة تتسم بقواعد وضوابط معينة تعمل على منح التعامل بالمشنقات المالية والحد من الديون وتوجيهها وجهة إسلامية تتسم بالقيم والأخلاق والأمان والصدقة.

## **The role of the Islamic banking as a consequence of the global financial crisis**

### **Abstract**

This paper addressed the importance of Islamic finance and its impact on the global financial crisis in terms of the main reasons for this crisis and its impact on the economies of Arab countries and the importance of Islamic finance in reducing the consequences of this crisis.

This paper concluded that the financial derivatives such as futures markets, **Forward Contracts**, options markets and financial and exchange contracts was one of the main reasons of this crisis. In addition , the excessive of use credit card and lower interest rates which increased loans to investors Particularly with regard to real estate loans, which in turn boomed in so-called **Securitization** or **Discount**. The consequence is that large banks have a portfolio of rising mortgages.

Some researchers believe that the reasons for the current crisis is also dealing with the debt sale and "riba"based lending and browing which led to mounting debt and the subsequent inability to pay.

The findings indicate that the consequences of the global financial crisis has spread its impact on the economies of Arab countries in terms of the shortfall in the funding of projects and lower stock prices in addition to the **deficit** in government budgets.

Finally, this paper concluded that Islamic banks is one of the alternatives to address the

fundamental crisis because that Islamic banks operate within a system of rules and regulations optimal to

That are conservative in granting and handling financial derivatives , reduction of debt and operating under the Islamic Sharia such as Islamic values and morals, safety and friendship

.

مقدمة :

تتمثل الأزمة المالية العالمية كما يراها العديد من الباحثين (البلاوي , 2008 ,  
البراوري ' 2005 , الرفاعي , 2009 , و جحنيط , 2009  
Gwinner w. B , 2008 , Miskin , 1999 , Richard , 2003 , Carles , 2003  
( Demyank, 2008 ) , Hull'2009, ( Rose 2006)  
( ( Garry J,et al., 2000 )and( Kamin, 2000 )

كونها تتعامل بالمشتقات المالية Derivatives والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية  
Option وFuture Contracts والأجلة Forward Contracts وأسواق الخيارات المالية  
markets وعقود المبادلات SWAPS من جهة , والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من  
جهة أخرى . وقد تمثلت الأزمة المالية العالمية أيضا بتطبيق نظام البطاقات الائتمانية  
Credit Cards بدون رصيد ( السحب على المكشوف ) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية  
مما يجعله غير قادر على تسديد ديونه نظرا للفوائد العالية التي ترتبت عليه وغالبا ما ترتب  
على ذلك رهونات بأصول حقيقية من عقارات وغيرها مما كان أحد الأسباب الحقيقية في  
إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة البنوك التي تتعامل بالرهونات العقارية بدرجة  
عالية (عبد المقصود, داليا , 2008 ) .

ولما كانت البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الأمن والإستقرار وتقليل المخاطر  
من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم والأخلاق والأمانة والمصادقية  
والشفافية والتمسك والتعاون والتكامل والتضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي  
خال من الربا والكذب والمقامرة والتدليس والإحتكار والإستغلال والجشع والظلم وأكل أموال  
الناس بالباطل , إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الأرباح  
والخسائر وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات وتجميد نظام المشتقات المالية التي تقوم  
على معاملات وهمية وقيام بعض شركات الوساطة المالية بالمتاجرة بالديون , وهذا ما شجع  
العديد من الإقتصاديين والماليين والمؤسسات المالية في الدول الأجنبية كالمملكة المتحدة  
وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية بالسير وفق الأنظمة والتشريعات الإسلامية من أجل  
التخفيف من آثار هذه الأزمة التي أصبحت تهدد أكبر إقتصاد دولة في العالم ألا وهي الولايات  
المتحدة الأميركية بالأفلاس . (صوان, محمود حسن , 2008 )

ومن أجل إبراز أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية , فقد إرتأينا تقسيم  
هذه الورقة إلى البنود التالية :

أولا : أسباب الأزمة المالية العالمية

ثانيا : تأثير الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات الدول العربية

ثالثا : أهمية التمويل الإسلامي في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية

رابعا : الخلاصة

أولا : أسباب الأزمة المالية العالمية

يعزو العديد من الباحثين ، (البلاوي ، 2008 ، البراوري ' 2005 ، الرفاعي ، 2009 ،  
Garry J. Schinasi, R. Sean Craig, Burkhard Drees, and 2009  
Charles ramer. 2000 )

أن أسباب العبد من الأزمات المالية التي حدثت في العالم كدول شرق آسيا وروسيا  
والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية إضافة إلى الأزمة المالية الحالية  
إلى العديد من الأسباب والتي من أهمها التعامل بالمشتقات المالية Derivatives والمتمثلة  
بأسواق العقود المستقبلية Future Contracts والأجلة Forward Contracts وأسواق  
الخيارات المالية Option markets وعقود المبادلات SWAPS من جهة ، والإفراط في  
عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى . وقد تمثلت الأزمات المالية العالمية أيضا بتطبيق  
نظام البطاقات الائتمانية Credit Cards بدون رصيد ( السحب على المكشوف )  
والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية مما يجعله غير قادر على تسديد ديونه نظرا للفوائد العالية  
التي ترتبت عليه وغالبا ما ترتب على ذلك رهونات بأصول حقيقية من عقارات وغيرها مما  
كان أحد الأسباب الحقيقية في إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة البنوك التي  
تتعامل بالرهونات العقارية بدرجة عالية (عبد المقصود ، داليا ، 2008 ) .

ويعزوا بعض الباحثين أيضا أن أسباب الأزمة المالية العالمية تكمن نتيجة لانخفاض  
أسعار الفائدة مما ترتب على ذلك تزايد القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة فيما يتعلق  
بالقروض العقارية . (الدكتورة الجوزي ، جميلة، مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها  
من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي" ، 2009 )

ويعتبر موضوع الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة للأزمة المالية  
الحالية، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006  
البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، ويتم بموجبه  
التعاقد بين ثلاث أطراف هي مالك العقار ومشتري العقار وممول العقار (بنك أو شركة  
تمويل عقاري) على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءاً  
من الثمن ( 10 % ) مثلا ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره  
قرضا في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول ، ويسدد القرض على أقساط طويلة ما بين  
( 15 - 30 سنة ) بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تزايد بعد ذلك . ويسجل  
العقار باسم المشتري ويصبح مالكة ، له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن.

وكون البنوك أغفلت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في بداية الأمر ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلبا متزايدا على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط بعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد وبالتالي حدثت المشكلة.

كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار .(الدكتورة الجوزي , جميلة , 2009 ) لكن ارتفاع معدل الفائدة العام أدى إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأميركية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتركمة.

وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأمريكية إلى أن تطل الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة وهبوط مجمل الأسواق المالية الأمريكية ثم الآسيوية والأوروبية تبعاً لها.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أنه قد ترتب على القروض والرهنات العقارية ما يعرف بالتوريق أو الخصم وذلك عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه المحفظة من الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق ، حيث أن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام



نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد ”العقارات“ علي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة ”المشتقات“ علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق فإن حملة السندات يسارعوا إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق، وهكذا يمكن القول إن التوريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة .

ويرى بعض الباحثين (الرفاعي، حسن محمد، 2009) أن أسباب الأزمة المالية الراهنة تكمن في التعامل بنظام الديون الربوية: بيعاً وإقراضاً واقتراضاً، ويتم ذلك في التوسع في الإقراض من قبل البنوك بنسبة تزيد عن النسبة التي حددتها إتفاقية بازل بهذا الخصوص بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة (1980 - 1999) تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة كدول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، وزادت حدة الأضرار الناجمة عنها حيث قدرت خسائر اليابان مثلاً في الأزمة الآسيوية الأخيرة بحوالي 10% من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين قدرت خسائر الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 3%، وأكدت تقارير مختلفة لصندوق النقد الدولي أن أكثر من 50% من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة على الخصوص، مما يؤكد الحاجة إلى تحسين مستوى الرقابة المصرفية في تلك الدول.

ويواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بواورها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من

المصارف وإعلان إفلاسها، وإنهاءا بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، وتأثيرها امتد ليشمل اقتصاديات الدول العربية كجزء من المنظومة العالمية وأثرها متفاوت على حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي.

### ثانيا : تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية

إمتد تأثير الأزمة المالية العالمية ليشمل اقتصاديات الدول العربية كجزء من المنظومة العالمية وأثرها متفاوت على حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي كما وسبق ذكره في البند الأول المتعلق بأسباب الأزمة المالية العالمية .

وسوف نحاول في هذا البند من هذه الدراسة إلقاء الضوء على الآثار المترتبة لهذه الأزمة على إقتصاديات الدول العربية من حيث :

- 1- تأثير الأزمة على تمويل المشاريع
  - 2- تأثير الأزمة على أسواق الأسهم
  - 3- تأثير الأزمة على قطاع العقار
  - 4- تأثير الأزمة على القطاعات الإنتاجية
  - 5- تأثير الأزمة على الإيرادات الحكومية وخطط التنمية
- وسوف نقوم وبأختصار شديد شرح هذه الآثار .

#### 1- تأثير الأزمة على تمويل المشاريع :

تأثر تمويل المشاريع في أغلبية الدول العربية من جراء هذه الأزمة ويرجع ذلك بسبب سياسات البنوك المتشددة في عمليات منح القروض لهذه المشاريع من جهة وبسبب وقف كثير من البنوك الأجنبية من عملياتها الائتمانية .

#### 2 - تأثير الأزمة على أسواق الأسهم :

نتيجة لأسباب التخوف الذي أصاب المستثمرين في الأسواق المالية العربية بسبب الأزمة المالية العالمية التي تأثرت بها الأسواق المالية في الدول المتقدمة كبورصة نيويورك وبورصة لندن وبقية البورصات في الدول المتقدمة فقد فقدت أسعار الأسهم في البورصات العربية ما يقارب 30% - 40% من قيمتها , وخاصة في ظل غياب تدخل الأجهزة المختصة لإعادة الثقة فيها .

### 3 - تأثير الأزمة على أسواق العقارات :

لقد تأثر سوق العقارات في الدول العربية بالأزمة المالية العالمية نتيجة لنقص السيولة في الدرجة الأولى مما أدى إلى تباطؤ حركة التطوير العقاري وخاصة فيما يتعلق بالدول الخليجية (د. العويشق , عبد العزيز, 2009) .

### 4 - تأثير الأزمة على القطاعات الإنتاجية :

لقد تأثر سوق القطاعات الإنتاجية في الدول العربية بالأزمة المالية العالمية نتيجة لنقص الطلب على منتجات تلك القطاعات نتيجة لنقص السيولة المتعلق بتمويلها. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الدول الخليجية كانت من أكثر الدول العربية تضررا بالأزمة المالية العالمية نتيجة لنقص الطلب على منتجات النفط والغاز مما أدى إلى انخفاض معدلات أسعارها .

### 5 - تأثير الأزمة على الإيرادات الحكومية وخطط التنمية :

أثرت الأزمة المالية العالمية على الإيرادات الحكومية وخططها التنموية في الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بالدول الخليجية (د. عبد العزيز العويشق, 2009) وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز إلى أقل من 40 دولار للبرميل الواحد على الرغم من قرارات منظمة أوبك بتخفيض الإنتاج . وقد أثر ذلك على خططها التنموية .

### ثالثا : أهمية التمويل الإسلامي في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية

يرى بعض الباحثين انه للخروج من هذه الأزمة لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات العملية في هذا الخصوص ويقترح هؤلاء الباحثين الأخذ بنظام التمويل الإسلامي من أجل الحد من تداعيات هذه الأزمة . ومن أجل الوقوف على ذلك يتطلب ما يلي :

أولا : الأسباب الحقيقية من وجهة نظر إسلامية

ثانيا : البديل الإسلامي لحل هذه الأزمة

### أولا : الأسباب الحقيقية من وجهة نظر إسلامية

يرى بعض الباحثين (الرفاعي , حسن محمد , 2009 , جحنيط , مريم , الأزمة المالية العالمية ومعالم البديل الإسلامي , 2009) ان السبب الحقيقي للأزمة المالية الراهنة تكمن في

التوسع في القروض الربوية إذ أن مقدار الدين الأصلي سيتضاءل مع الزمن بالنسبة للربا المحسوب عليه، فيصبح عجز الأفراد والدول أمرًا وادًا في كثير من الحالات، مما يسبب أزمة تسديد الدين، وتباطؤ عجلة الاقتصاد لعدم قدرة كثير من الطبقات الوسطى بل والكبرى عن تسديد الدين ومواكبة الإنتاج. كما ويرى بعض الباحثين ( حازم الببلاوي , الأزمة المالية الحالية، محاولة لفهم 2009 , حمدي , عبد الرحيم ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، 2009 ) إن النظام المعمول به في البورصات والأسواق المالية، من بيع وشراء للأسهم والسندات، والبضائع دونما شرط التقابض للسلع بل تشتري وتباع مرات عدة ، دون انتقالها من بائعها الأصلي، هو نظام باطل يعقد المشكلة ولا يحلها، حيث يزيد التداول وينخفض دون تقابض بل دون وجود سلع، كل ذلك يشجع المضاربات والهزات في الأسواق، وهكذا تحدث الخسائر والأرباح بطرق شتى من النصب والاحتيال وقد تستمر وتستمر قبل أن تتكشف وتصبح كارثة اقتصادية.

ويعزو العديد من الباحثين أيضا ، (الببلاوي , 2008 , البراوري ' 2005 , الرفاعي , 2009 , جحنيط , 2009 , Garry J. Schinasi, R. Sean Craig, Burkhard Drees, 2009 and Charles ramer. 2000 )

أن أسباب العدب من الأزمات المالية التي حدثت في العالم كدول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية إضافة إلى الأزمة المالية الحالية إلى العديد من الأسباب والتي من أهمها التعامل بالمشتقات المالية Derivatives والتمثلة بأسواق العقود المستقبلية Future Contracts والأجلة Forward Contracts وأسواق الخيارات المالية Option markets وعقود المبادلات SWAPS من جهة ، والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى . وقد تمثلت الأزمات المالية العالمية أيضا بتطبيق نظام البطاقات الائتمانية Credit Cards بدون رصيد ( السحب على المكشوف ) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية مما يجعله غير قادر على تسديد ديونه نظرا للفوائد العالية التي ترتبت عليه وغالبا ما ترتب على ذلك رهونات بأصول حقيقية من عقارات وغيرها مما كان أحد الأسباب الحقيقية في إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة البنوك التي تتعامل بالرهونات العقارية بدرجة عالية ( عبد المقصود , داليا, 2008 ) .

**ثانيا : البديل الإسلامي لحل هذه الأزمة**

يرى الكثير من الباحثين (الرفاعي ، حسن محمد ، 2009 ، جحنيط ، مريم ، الأزمة المالية العالمية ومعالم البديل الإسلامي ، 2009 ، البيلالوي ، 2008 ، البراوري ' 2005، حمدي ، عبد الرحيم ، 2009 ) أن منع الربا سواء أكان ربا نسيئة أو فضل، وجعل الإقراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة على رأس المال هي إحدى الأدوات الهامة التي تعمل على حل هذه الأزمة لكونها تعمل على تخفيض الديون .

ولما كانت البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الأمن والاستقرار وتقليل المخاطر من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم والأخلاق والأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خال من الربا والكذب والمقامرة والتدليس والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل ، إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقوم على منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري، فحرم بيع ما لا يملك الإنسان، وحرّم تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، وحرّم وسائل النصب والاحتيال التي تبيحها الرأسمالية بدعوى حرية الملكية . ومنع الأفراد والمؤسسات والشركات من امتلاك ما هو داخل في الملكية العامة، كالبتترول والمعادن والطاقة والكهرباء المستعملة في الوقود وجعل الدولة تتولاها وفق الأحكام الشرعية . وهكذا فقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي كل اضطراب وأزمة في الاقتصاد تسبب شقاء الإنسان، فهو نظام فرضه رب العالمين الذي يعلم ما يصلح لمخلوقاته.

إن النظام الاقتصادي الإسلامي وضع لبنة لوجود الإنسان متمثلة في الأرض التي دعانا الخالق عز وجل لإحيائها، وبين مدى خطورة أن يتحكم البعض بأقوات الآخرين ونشر الفساد الاقتصادي بينهم من خلال الربا والمضاربات الوهمية وغيرها.

وأخيرا فقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي موضوع المشتقات المالية كونها إحدى المسببات الرئيسية للأزمة الراهنة حيث تم إصدار قرار في هذا الشأن من مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في دورته السابعة المنعقدة بجدة في المملكة العربية السعودية من 7-12 ذي القعدة 1412 الموافق 9 - 14 أيار (مايو) 1992م بشأن الاسواق المالية، كان مما نص عليه القرار (إن عقود الاختيارات - كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية - هي عقود مستحدثة لا تتضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة، وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقا مالياً يجوز الاعتياض عنه، فإنه عقد غير جائز شرعاً، وبما أن

هذه العقود لا تجوز ابتداءً فلا يجوز تداولها. هذا في ما يتعلق بعقود الخيارات المالية (OPTION)، اما في ما يتعلق بالعقود المستقبلية (Futures) والآجلة ((Forward، فقد نص القرار على أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم، وأن يتضمن شرطاً يقتضي أن ينتهي فعلاً بالتسليم والتسلم، وهذا العقد غير جائز لتأجيل البدلين، ويمكن أن يعدل ليستوفي شروط السلم المعروفة، فإذا استوفى شروط السلم جاز، وكذلك لا يجوز بيع السلعة المشتراة سلفاً قبل قبضها.

وقد نص قرار مجمع الفقه الإسلامي أيضا أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم من دون أن يتضمن العقد شرطاً يقتضي أن ينتهي بالتسليم والتسلم الفعلين، بل يمكن تصفيته بعقد معاكس، وهذا هو النوع الأكثر شيوعاً في أسواق السلع، وهذا العقد غير جائز أصلاً).

ونظرا الى ان صناعة الصيرفة الاسلامية تعمل في نفس المحيط والظروف التي تعمل بها الصيرفة التقليدية، وتتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها من حيث تقلب اسعار الفائدة وأسعار الصرف، فإن عدم وجود ادوات مشتقات مالية اسلامية بديلة عن الادوات التقليدية المحرمة سيؤدي الى تعرض المؤسسات المالية الاسلامية الى هذه المخاطر، مما سيدفع بها الى تجنب الدخول في المعاملات المالية، التي تشتمل على هذه المخاطر، وبالتالي تقليص دور المؤسسات المالية الاسلامية الاقتصادية، كما انه سيقبل من كفاءة ادارتها لأصولها وخصومها ويرفع من تكلفتها المالية، لذا وجب النظر في البدائل الشرعية الممكنة لهذه الادوات، وفي نظري انه من الممكن تطوير بعض عقود المعاملات الشرعية لتحل محل بعض هذه الادوات، فمثلا يتم استخدام عقد العربون محل خيار الشراء او عقد السلم للتحوط من تقلب سعر السلع وبعض الاوراق المالية، كما يتم استخدام الوعد الملزم بالبيع او الشراء للتحوط من تقلب سعر الصرف، كما يمكن عمل مبادلة لعملتين مختلفتين عن طريق اجراء عقدي مرابحة متقابلين ينتهيان بالتورق، فمثلا بنك لديه ثلاثون مليون ربية يريد مبادلتها بمليون دولار، لمدة ثلاثة اشهر، حيث ان لديه التزاما بعد ثلاثة اشهر بهذا المبلغ، وفي نفس الوقت لا يريد الاحتفاظ به الى ذلك التاريخ، بل يريد استبداله بالدولار، والبنك الآخر لديه مليون دولار، ولكن سعر المرابحة في هذا الوقت على الروبية اعلى من الدولار، لكنه لا يريد فقدان الدولار والدخول في مخاطر الصرف، فهنا يقوم البنكان بإجراء عقد مرابحة على سلعة ما بالروبية، مع وعد من الطرف الآخر بإجراء عقد مرابحة بالدولار، وبعد اتمام العقدين يقوم كل طرف ببيع

سلعته في السوق الدولية مرة اخرى، ومن ثم الاستفادة من ثمنها، وعند تاريخ الاستحقاق يقوم كل طرف بسداد التزاماته بنفس عملة المرابحة.

وفي الحقيقة ان الفقه الاسلامي غني بالعقود الكفيلة، ان شاء الله، بحل الاشكالات الموجودة، كما ان بعض هذه العقود يعتبر اصيلا في باب التحوط، مثل عقد السلم والعربون، ولكن الوصول لهذه الحلول يحتاج الى المزاجية بين الدراية الفقهية مع الخبرة العملية، اضافة الى القدرة على الهندسة المالية.

ومن هنا يمكننا القول إن النظام الاقتصادي الإسلامي يعتبر البديل لحل هذه الأزمة .

## الخلاصة:

نخلص مما سبق أن البديل الإسلامي في تمويل المشاريع الأستثمارية يعتبر الحل الأمثل لتداعيات الأزمة المالية الراهنة لكون البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الأمن والإستقرار وتقليل المخاطر من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم والأخلاق والأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خال من الربا والكذب والمقامرة والتدليس والإحتكار والإستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل , إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الأرباح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات وتجميد نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية وقيام بعض شركات الوساطة المالية بالمناجزة بالديون , وهذا ما شجع العديد من الإقتصاديين والماليين والمؤسسات المالية في الدول الأجنبية كالمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية بالسير وفق الأنظمة والتشريعات الإسلامية من أجل التخفيف من أثار هذه الأزمة التي أصبحت تهدد أكبر إقتصاد دولة في العالم ألا وهي الولايات المتحدة الأميركية بالأفلاس .



## المراجع العربية:

- الببلاوي , حازم, الأزمة المالية الحالية, محاولة للفهم, مجمع الفقه الإسلامي, جدة, 2009.
- البراوري, شعبان محمد, 2005, بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي, دار الفكر, دمشق, سوريا .
- الحسني, عرفان, الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية, في مجلة المال والصناعة, الصادرة عن بنك الكويت الصناعي, العدد 25 سنة 2007 .
- لهيتي عبد الرزاق رحيم , المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق , دار أسامة للنش , عمان , الأردن , 1998 .
- الرفاعي, حسن محمد, 2009, دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة المالية العالمية الراهنة , بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي, جامعة الجنان, لبنان.
- العويشق, عبد العزيز حمد, 2009, تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد في دول التعاون الخليجي وطرق مواجهتها, مجلس التعاون الخليجي .
- الجوزي, جميلة, أسباب الأزمة المالية العالمية وجذورها, 2009, بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي, جامعة الجنان, لبنان .
- جحنيط, مريم, 2009, الأزمة المالية العالمية ومعالم البديل الإسلامي, بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي, جامعة الجنان, لبنان .
- حمدي, عبد الرحيم, الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي, مجمع الفقه الإسلامي, جدة, 2009 .
- شحاتة, عبد الله, الأزمة المالية: المفهوم والأسباب, جدة , 2009
- شفيح, فلاح, النشاط الربوي والأزمات المالية , جدة 2009 .
- صوان, محمود حسن , 2008, أساسيات العمل المصرفي الأردني, دار وائل للنشر
- عبد المقصود, داليا , 2008, الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي, مصر, ج م ع .

- عمر , محمد عبد الحليم ، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة جامعة الأزهر، المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية 11 أكتوبر 2008
- مجلس الغرف السعودية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، 10 أكتوبر 2008

### المراجع الأجنبية

- Carles Collyns and G. Russell Kincaid. 2003,. Managing Financial Crises: Recent Experience and Lessons for Latin America,
- Demyanyk, Y,Hemert, O.V.(August 19,2008)."Understanding the Subprime Mortgage Crisis". Federal Reserve Bank of St.Louis,USA.
- Gwinner W.B and sanders A.(September 2008)."The Sub Prime Crisis: Implications for Emerging Markets". Policy Research Working Paper(4726), The World Bank, Washington, USA.
- Garry J. Schinasi, R. Sean Craig, Burkhard Drees, and Charles Kramer. 2000, Modern Banking and OTC Derivatives Markets: The transformation of Global Finance and Its Implications for Systemic Risk,
- Hull , John C. 2009 , Options , Futures , and Other Derivatives , Pearson Prantice Hall .
- Mishkin, Frederic S., 1999, "Lessons from the Asian Crisis," NBER Working Paper No. 7102 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Richard Hemming, Michael Kell, and Axel Schimmelpfennig. 2003, Fiscal Vulnerability and Financial Crises in Emerging Market Economies,
- Rose , Peter S. & Marauis Milton H. , 2006 , Money and Capital Market , McCraw Hall .

- Eswar S. Prasad, Kenneth Rogoff, Shang-Jin Wei, and M. Ayhan Kose ,  
2003 , Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some  
Empirical Evidence , International Monetary Fund , Washington DC .